E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/2001/WG.2/CP.6
1 June 2001
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (إسكوا)

CAWTAR MAFF UNIFEM UNICEF undp

ورشة العمل الإقليمية الثالثة حول احصاءات
النوع الاجتماعي في البلدان العربية
تونس، ٥-٧ حزيران/يونيو ٢٠٠١

ورقة قُطرية
الجمهورية التونسية

إعداد
ليلى بن علي

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلفة، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

01-0564

يتنزل مشروع تطوير الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي في تونس في إطار الإصلاح المعمق للمنظومة الوطنية للإحصاء الذي أذن به سيادة رئيس الجمهورية التونسية سنة ١٩٩٧ والمتمثل في تطوير منظومة إنتاج الإحصاءات والمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية ودعم إستقلاليتها ومزيد النجاعة في إستخدامها في مختلف الميادين.

كما يندرج هذا المشروع ضمن برنامج تطوير الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي في البلدان العربية والذي تنفذه شعبة الإحصاء باللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الآسكوا) مع مؤسسات الأمم المتحدة. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم القدرات الوطنية والإقليمية في مجال إنتاج وإستخدام ونشر الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي بغية التأثير في السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

* ***أهداف المشروع :***

يهدف هذا المشروع إلى إرساء الأسس الفنية لتدعيم القدرات المؤسساتية لمنتجي ومستخدمي الإحصاءات في مجال الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي و ذلك :

- بتحديد المسائل الأساسية في مجال قضايا النوع الإجتماعي وتقدير مدى توافر البيانات والثغرات القائمة في نظم الإحصاء الوطنية فيما يتعلق بهذه المسائل ووضع خطط عمل وطنية و إنشاء الأليات اللازمة لمعالجة أوجه النقص.
- تحسيس مختلف منتجي الإحصاءات وراسمي السياسات ومعدي البرامج والمخططات التنموية والباحثين بأهمية الإحصاءات حسب النوع الإجتماعي والدور الذي يمكن أن يقوموا به في صياغة السياسات والبرامج، وتحديد الإحصاءات والمؤشرات اللازمة لقياس مدى تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بقضايا المرأة والرجل.

* ***أنشطة المشروع :***

تتمثل أنشطة المشروع في :

* إعداد وتنفيذ الإستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي.
* إعداد تقرير وطني حول الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي:المرأة والرجل صورة احصائية .
* تنظيم ورشات عمل فنية وطنية.
* المشاركة في ورشات عمل إقليمية.
* المساهمة في إعداد وتنفيذ الإستراتيجية إقليمية لتطوير الإحصاءات حسب النوع الإجتماعي.

*** الجهات المسؤولة عن متابعة المشروع :**

* وزارة شؤون المرأة والأسرة.
* المعهد الوطني للإحصاء.
*مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة.
* اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الآسكوا).

*** الجهات الممولة :**

* الوزارة والإسكوا.

*** المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ المشروع :**

لضمان حسن سير المشروع ونجاحه، يسهر فريق عمل من الإدارة العامة للبرامج والتخطيط وتنمية الموارد البشرية بوزارة شؤون المرأة والأسرة على تنفيذ أنشطة المشروع ويتكون هذا الفريق من :

* السيد عبد الرحمان جمور، المدير العام للبرامج والتخطيط وتنمية الموارد البشرية.
* السيدة ليلى بن علي، كاهية مدير التخطيط والدراسات والتقييم.

*** مراحل تنفيذ المشروع :**

١ - تنظيم ورشة عمل إقليمية أولى (١٩٩٧):

نظمت الآسكوا ورشة عمل إقليمية أولى حول الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي في شهر جوان ١٩٩٧ شاركت فيها ٧ دول عربية وتمثلت أهداف هذه الورشة في:

- إطلاع ممثلي البلدان على التدابير والإحتياجات المرتبطة بتطوير برامج وطنية لتطوير الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي.
- التعريف بأساليب تقييم البيانات والحكم على نوعيتها ومدى صلاحيتها.
- النظر في أساليب جمع وتحليل وعرض البيانات وتوفيرها للمستخدم.

٢ - القيام بدراسة ميدانية (١٩٩٨):

في إطار الإستعداد لتنظيم ورشة العمل الوطنية الأولى، أنجزت وزارة شؤون المرأة والأسرة بالتنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء والكريديف دراسة ميدانية حول خصائص الإحصاءات النوع الإجتماعي في تونس للتعرف على الثغرات التي تشكو منها هذه الإحصاءات وذلك بهدف مساعدة المشاركين في الورشة على صياغة توصيات كفيلة بتحسين مردودية المنظومة الإحصائية وإعتماد النوع الإجتماعي في إعداد وتحليل الإحصاءات وقد شملت هذه الدراسة ٥٠ مؤسسة حكومية وغير حكومية.

وقد تطرقت هذه الدراسة إلى المواضيع التالية:

١ – أهمية الإحصاءات
٢ – توفر الإحصاءات بصفة عامة
٣ – توفر الإحصاءات حسب النوع الإجتماعي
٤ – الفجوات والثغرات في إحصاءات حسب النوع الإجتماعي :
- الإحصاءات كثيرا ما تكون غير مصنفة حسب النوع الإجتماعي
- في بعض الحالات توجد إحصاءات حسب النوع الإجتماعي لكنها مبعثرة
- وجود مصادر غير مستغلة.

٥ – أسباب الثغرات :
- قلة وعي المنتجين والمستعملين بأهمية الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي.
- قلة فرص الحوار بين المنتجين والمستخدمين.
- الطرق المستعملة في إعداد الإحصاءات لاتزال تقليدية.
- قلة الدراية بالمفاهيم والتعاريف الخاصة بالمؤشرات والإحصاءات المتعلقة بالنوع الإجتماعي وفي بعض الأحيان يلاحظ تضارب في هذا المجال.
- الصعوبات وقلة الإمكانيات المادية و البشرية.

٣ – تنظيم ورشة عمل وطنية أولى (١٩٩٨):

نظمت الوزارة بالتنسيق مع الإسكوا ورشة عمل وطنية أولى حول الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي لفائدة منتجي ومستخدمي الإحصاءات وذلك من ١٣ إلى ١٥ جويلية ١٩٩٨، وقد تمحورت أشغال هذه الورشة حول مناقشة قضايا النوع الإجتماعي في تونس ومناهج التطرق إليها وتقييم الإحصاءات المتواجدة وبحث إمكانية إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في إعداد وتحليل البيانات مع عرض لتجارب بعض المستخدمين في هذا الميدان وتقديم نتائج الدراسة الميدانية. وقد شارك في هذه الورشة قرابة الـ٣٠ مشاركا من منتجي ومستعملي الإحصاءات.

ومن أهم التوصيات المقترحة و المنبثقة عن ورشة العمل حول تطوير الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي في تونس نذكر :

- ضرورة العمل على تجميع وتحليل ونشر الإحصاءات حسب النوع الإجتماعي في كل المجالات وإعتمادها في عملية تخطيط المشاريع والبرامج الإنمائية.
- تعزيز الحوار بين المنتجين للبيانات المصنفة حسب النوع الإجتماعي ومستعمليها لغاية تلبية حاجيات المستخدمين.
- حث القطاعات والمؤسسات المختلفة(العامة والخاصة) على توفير البيانات الإحصائية المصنفة حسب النوع الإجتماعي وإعتمادها في مجال نشاطها والتصرف في مواردها البشرية.
- تحسيس آخذي القرار وراسمي السياسات بأهمية النوع الإجتماعي في الإحصاءات وفي عملية وضع البرامج ومتابعة إنجازها ومدى تلبيتها للحاجيات.

- تركيز وحدة تعنى بالإشراف على جمع المعطيات وتصنيفها حسب النوع الإجتماعي من مختلف المصادر ونشرها وتوفيرها للمستخدمين (المعهد الوطني للإحصاء).
- العمل على توحيد المفاهيم الإحصائية والتصانيف والمنهاجيات في عملية جمع المعلومات.

٤ - التعاقد مع خبير في الإحصاء (١٩٩٨):

قامت الوزارة بالتعاقد مع خبير في الإحصاء وذلك للقيام بمحاداثات مع أهم منتجي الإحصاءات لمزيد تشخيص وضعية إنتاج الإحصاءات ومدى إعتمادهم لمقاربة النوع الإجتماعي في عملهم وتعميق النظر في نتائج الدراسة المنجزة من طرف فريق العمل وصياغة التقرير حول "المرأة والرجل صورة إحصائية".

٥ - جمع البيانات وإعداد الجداول الإحصائية (١٩٩٨):

بداية من شهر جوان ١٩٩٨ شرع الفريق الوطني بجمع البيانات والجداول الإحصائية المتوفرة وبتركيزها في قاعدة بيانات في وزارة شؤون المرأة والأسرة حسب الجداول الصماء المعدة من طرف الأسكوا و عمل على تطويعها حسب نوعية البيانات المتوفرة في تونس وذلك تمهيدا لإعداد التقرير الوطني للإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي.

٦ - إعداد تقرير أولي حول الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي (١٩٩٩):

انطلقت الوزارة بالتعاون مع الخبير في الإحصاء بصياغة نسخة أولية للتقرير الوطني "المرأة والرجل : صورة إحصائية" وذلك تحت إشراف الفريق الوطني ويحتوي هذا التقرير عن المحاور التالية :

* مكانة المرأة في تونس.
* الإحصائيات والنوع الإجتماعي.
* السكان والأسر.
* الصحة والإنجاب.
* التعليم والتكوين.
* العمل والإقتصاد.
* الحياة العامة والسياسية.

٧ - تنظيم ورشة عمل وطنية ثانية (١٩٩٩):

قامت الوزارة بتنظيم ورشة العمل الوطنية الثانية بالتعاون مع الإسكوا وذلك من ١٢ إلى ١٣ جويلية ١٩٩٩، شارك فيها قرابة الـ٣٠ ممثلا من مختلف القطاعات المنتجة والمستعملة لإحصاء النوع الإجتماعي.

وقد تطرقت هذه الورشة إلى تقديم المراحل المنجزة للمشروع وتقديم محتوى التقرير الوطني الأولي وتم خلالها إعتماد منهجية تقييم المحتوى المعدة من طرف الآسكوا، وقد شارك في هذه الورشة ممثلين عن مختلف الجهات المنتجة والمستخدمة للإحصاءات وقد تمخضت عن الورشة االتوصيات التالية :

- عقد ورشات عمل لتدريب الإحصائيين لتأهيلهم في مجال تجميع وإستخدام ونشر الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي بالمؤسسات.
- إعداد دليل منهجي لإنتاج الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي من قبل المؤسسات والإطارات المختصة.
- ضرورة إعداد منهج لتفسير مختلف المصطلحات لإثراء التقرير.
- إعتماد التحليل النوعي لطرح موضوع دور المرأة التقليدي.
- المقارنة مع بلدان أخرى لإبراز الأشواط التي قطعتها تونس في مختلف الميادين.
- حصر قائمة الإحصاءات المتوفرة والإحصاءات غير المتوفرة حسب القطاع.
- القيام بعمل يهدف إلى تقاطع المؤشرات الديمغرافية والمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية مثل عدد الأطفال للمرأة المشتغلة وغيرالمشتغلة وتحليل تفاعلها وتأثيراتها.
- ذكر النقائص والثغرات الإحصائية في مختلف القطاعات والصعوبات التي تعرض لها فريق العمل الوطني في إعداد التقرير.
- إدراج ملحق في إستبيان التعداد العام للسكان والسكن المنجزمن طرف المعهد الوطني للإحصاء موجه للمرأة ومختلف أفراد الأسرة مع التأكيد على ضرورة إستقصاء المعلومة مباشرة من الفئة المستهدفة.
- التأكيد على إعداد جداول بيانية خاصة بدخول المرأة القطاع المالي بالإعتماد على التقارير السنوية للبنوك.
- مزيد تدقيق التعريف باليد العاملة النشيطة وتوضيح معدل النشاط الإقتصادي.
- إدراج معلومات حول مساهمة المرأة في الإستثمار والأجور والنفقات الإجتماعية.

٨ – مراجعة التقرير الوطني (١٩٩٩/٢٠٠٠):

إنطلقت الوزارة في مراجعة محتوى التقرير على غرار التوصيات المنبثقة عنها بجمع وإدراج البيانات التي لم يقع التطرق إليها ومراجعة مختلف المحاور وإثرائها مباشرة بعد هذه الورشة.

٩– إحداث شبكة وطنية لمنتجي ومستعملي الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي (١٩٩٩):

إثر الورشة الوطنية الثانية التي انعقدت سنة ١٩٩٩، قامت الوزارة بإحداث شبكة وطنية تظم بعض الممثلين عن القطاعات المستعملة والمنتجة للإحصاءات وذلك لإعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير هذه الإحصاءات.

١٠- إعداد إستراتيجية وطنية لتطويرالإحصاءات حسب النوع في تونس(١٩٩٩):

أعدت الوزارة إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي في تونس بمساهمة أعضاء الشبكة الوطنية وتمتد فترة إنجازها من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٣.

وتتمثل أنشطة هذه الإستراتيجية في :

- تنظيم ورشات عمل تحسيسية وتكوينية لأعضاء الشبكة الوطنية ولمنتجي ومستعملي الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي،
- إعداد دلائل منهجية وإصدار نشريات،
- القيام بمسوحات ودراسات وبحوث.

و تتمحور أهداف هذه الإستراتيجية حول :

- ضمان استمرارية انتاج وتحسين الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي وذلك بـــ:
  - استيعاب وترسيخ مفهوم النوع لدى المنتجين والمستعملين للإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي.
  - ضمان التعامل مع هذا المفهوم في جميع أنشطتهم.
  - وضع آلية مراقبة فنية مشتركة.

- تطوير المنظومة البيانية الخاصة بالنوع الإجتماعي و ذلك بـــ:
  - سحبها على جميع القطاعات.
  - تطوير المؤشرات الوطنية والقطاعية حتى تستجيب لمقتضيات النوع وتساعد على تحقيق المساواة.

١١- المشاركة في الورشة الإقليمية الثانية (١٩٩٩):

وذلك :

* لتقديم التقرير الخاص بمراحل إنجاز المشروع.
* لتقديم مشروع التقرير الوطني "المرأة والرجل في تونس : صورة إحصائية".
* لتقديم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي.
* للمساهمة في إعداد الإستراتيجية الإقليمية لتطوير الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي.

١٢ - تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي(٢٠٠٠/٢٠٠٦):

انطلق تنفيذ هذه الإستراتيجية الوطنية إبتداءا من سنة ٢٠٠٠ وقد وقع إثرائها وتمديد مدة تنفيذها على مدى المخطط العاشر أي إلى سنة ٢٠٠٦. وستشارك في تنفيذها مختلف الأطراف المؤسساتية المنتجة والمستعملة للإحصاءات المصنفة حسب النوع الإجتماعي وذلك بإشراف الشبكة الوطنية.

وقد انطلقت بعد الوزارة في تنفيذ هذه الإستراتيجية بتنظيم ورشة تكوينية ثالثة لفائدة الإحصائيين في مختلف القطاعات حول ادماج النوع الإجتماعي في البحوث الميدانية وذلك يومي ٢٣ و٢٤ نوفمبر ٢٠٠٠ بالتعاون مع اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث(كوتر). وقد شارك في الورشة قرابة ٦٠ مثلا عن القطاعات، وبذلك يكون عدد المستفيدين بالبرنامج التكويني قرابة الـ١٢٠ ما بين منتجي ومستعملي إحصاءات النوع الإجتماعي.

وبهذه المناسبة، عقدت وزارة شؤون المرأة والأسرة اجتماعا بحضور المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء وممثلين عن اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) ومديرة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث(كوتر) وذلك لتدارس إمكانية التعاون لتنفيذ وتطوير هذه الإستراتيجية. وتمّ الإتفاق على القيام بمسح احصائي وطني حول استخدام الوقت لدى النساء والرجال ابتداء من سنة ٢٠٠١ وذلك بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء.

ونظرا لأهمية هذه الإستراتيجية الوطنية ووقعها على تطوير وضع المرأة والرجل في عملية التنمية وأيضا لضرورة تحمس كل الأطراف المعنية بتنفيذها قامت الوزارة بعرض هذه الإستراتيجية على المجلس الوطني للإحصاء لمناقشتها وتبنيها وإدراجها صلب نشاطاته.

١٣- استنتاجات التقرير الوطني"المرأة والرجل في تونس:صورة إحصائية"(٢٠٠٠/٢٠٠١):

يهدف هذا التقرير إلى :
- إعطاء صورة عن وضع المرأة في تونس مقارنة مع وضع الرجل،
- إبراز العلاقات والفجوات بين المرأة والرجل،
- إبراز الحاجة إلى زيادة الوعي بمكانة المرأة،
- تقييم التقدم الحاصل باتجاه المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل،
- تقييم احصاءات النوع الإجتماعي والتأكيد على الحاجة لتطويرها لتلبية احتياجات مستخدمي البيانات ذات الصلة بقضايا النوع الإجتماعي،
- تقييم مدى توفر إحصاءات النوع الإجتماعي وإمكانية مساهمتها في معالجة قضايا النوع الإجتماعي ذات الأولوية وتحديد مجالات التدخل بشأن صياغة السياسات،
- مساندة جهود الناشطين في تعزيز التكافؤ بين الجنسين بإبراز الفجوات الإحصائية المتواجدة بين المرأة والرجل في مختلف الميادين،
- المشاركة في إنشاء قاعدة بيانات وطنية تعتمد النوع الإجتماعي،

- تعزيز الإهتمام لدى المسؤولين بتشجيع الحوار بين العاملين في ميدان النوع الإجتماعي و التنمية من جهة و منتجي البيانات الإحصائية من جهة ثانية،

ويحتوي هذا التقرير على سبع فصول :

- **الفصل الأول** : يتضمن لمحة عن المكاسب القانونية للمرأة والآليات والهياكل المؤسساتية التي تعنى بشؤون المرأة.
- **الفصل الثاني** : يتضمن تعريفا لمفهوم النوع الإجتماعي ويبرز أهمية إعتماد هذه المقاربة التي تتمثل في دراسة قضايا المرأة بالمقارنة مع أوضاع الرجل وتهتم بالعلاقات غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في السلطة والنفوذ والوصول إلى الموارد وأدوارهما الإجتماعية، مع التأكيد على أهمية هذه المقارنة التي تمكن من تفسير أسباب ومسببات الفوارق بين الرجل والمرأة وتساعد على الحد منها.

- كما يتضمن هذا الفصل لمحة عن نتائج الدراسة الميدانية التي أنجزتها وزارة شؤون المرأة والأسرة بالتنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء والكرديف لتشخيص واقع الإحصائيات حسب النوع الإجتماعي وإبراز العراقيل التي تحول دون توفرها والتي تتمثل بالخصوص في : قلة الوعي لدى المنتجين بأهمية إعتماد مفهوم النوع إستعمال الطرق التقليدية التي لا تأخذ بعين الإعتبار مقاربة النوع الإجتماعي، قلة الإمكانيات المادية والبشرية، ضعف الصلة بين المنتجين والمستخدمين.
- **الفصول ٣ و٤ و٥ و٦ و٧** : تتضمن عرضا لبيانات ومؤشرات مفصلة حسب التطور الزمني وتحاليل حسب النوع الإجتماعي مدعمة برسوم بيانية حول أوضاع المرأة والرجل على المستوى الوطني في الوسطين الحضري والريفي وذلك في مجال الأوضاع الديمغرافية وفي المجالات الحيوية كالصحة والتعليم ومحو الأمية والتكوين المهني والنشاط الإقتصادي والمشاركة في الحياة السياسية وفي الحياة العامة.

I - السكان والأسر المعيشية:

١- تطور الهيكل السكاني :

- يقدر عدد سكان الجمهورية التونسية سنة ١٩٩٩ بـــ ٩,٤٤٢,٩٠٠ نسمة ٥٠,٤% رجال و٤٩,٦% نساء.
- تتمثل أهم التحولات الديمغرافية في الفترة الأخيرة في :
  - إنخفاض نسبة النمو السكاني.
  - إنخفاض نسبة الأطفال دون ٥ سنوات من ١٦% ســـنة ١٩٧٥ إلـــى٩%سنة ١٩٩٩
  - إنخفاض نسبة الأطفال دون ١٥ سنة من ٤٤% سنة ١٩٧٥ إلى ٣١% سنة ١٩٩٩ .
  - إرتفاع نسبة المسنين من ٦% سنة ١٩٧٥ إلى ٩ % سنة ١٩٩٩.
  - ارتفاع مؤشر الإعالة ومتوسط سن الزواج ونسبة العزوبة عند النساء والرجال على حد السواء وذلك نتيجة للتطور الذي شهده الهيكل السكاني.

- ويعود إنخفاض النمو الديمغرافي إلى إنخفاض معدلات الإنجاب والخصوبة بفضل تحسن المستوى التعليمي وتأخر سن الزواج ونجاحات برنامج التنظيم العائلي.

٢- التوزيع الجغرافي للسكان : تميز بـــــ :

- إرتفاع نسبة السكان المقيمين بالوسط البلدي بصفة ملحوظة من ٥٣% سنة ١٩٨٤ إلى ٦١% سنة ١٩٩٤ ويشمل هذا التطور الحضري النساء والرجال على حدّ السواء.
- هجرة داخلية تمسّ ٢١% من السكان رجالا ونساءا وهي هجرة تقع في أغلب الأحيان بين المدن.

٣- الحالة المدنية للسكان :

- عدد الرجال العزاب يفوق عدد النساء العزباوات.
- عدد النساء الأرامل أو المطلقات يفوق عدد الرجال الأرامل أوالمطلقين.
- إرتفاع نسبة العزوبة لدى الرجال والنساء في الشرائح العمرية من ١٥ إلى ٣٤ سنة.
- تضاعف نسبة العزوبة للشريحة العمرية ٣٠ و ٣٤ سنة بين ١٩٨٤و١٩٩٤ .
- تتغير الحالة المدنية حسب الوسط الجغرافي بتأخر سن الزواج إلى ٢٤,٩ سنة للنساء و٣٠,٤ سنة للرجال في ١٩٩٦.

II - الصحة والإنجاب :

- بلغت نسبة التغطية من طرف مراكز الصحة الأساسية ٩٠% سنة ١٩٩٨ مقابل ٥٠% سنة ١٩٨٥.
- بلغ معدل الأطباء ٦,٧ طبيب لكل ١٠ آلاف ساكن سنة ١٩٩٨ مقابل ٣,٦ سنة ١٩٧٦.
- حضور متميز للمرأة في هذا القطاع إذ تبلغ نسبة النساء العاملات في القطاع ٤٨,٦% سنة ١٩٩٨ (٤٢% من الإطارات الطبية).

١- تحسن المؤشرات الصحية :

- إنخفاض نسبة الوفيات من٠٦,٧% سنة ١٩٨٥ إلى ٠٥,٦% سنة ١٩٩٥.
- معدل الوفيات في الشريحة العمرية ١٥-٤٩ سنة أصبح عند النساء أقل من الرجال.
- إنخفاض معدل وفيات النساء عند الولادة والمتصلة بفترة الحمل.
- إنخفاض معدل وفيات الرضع والأطفال.
- إرتفاع متوسط العمر المرتقب عند الولادة ليبلغ ٧٤,١ سنة عند المرأة و ٧٠,١ سنة عند الرجل عام ١٩٩٩.

٢- تنظيـــــم الأســـرة :

- تطور نسبة التغطية باستعمال وسائل منع الحمل من ٤١,١% سنة ١٩٨٣ إلـــى ٦٥ % سنة ١٩٩٨ مع تقلص في التفاوت بين الوسطين البلدي وغير البلدي،

- إرتفعت نسبة الولادات تحت الرعاية الطبية في المؤسسات الصحية من ٣٠% سنة ١٩٧٠ إلى ٨٦% سنة ١٩٩٩.

III – التعليم والتكوين :

- تبرز كل المؤشرات الخاصة بقطاع التعليم تطورا ملحوظا ومتواصلا بالنسبة للفتيات مقارنة بالفتيان سواء في مستوى الإلتحاق بالنظام التربوي أو في مستوى النتائج بالإضافة إلى إنخفاض إنقطاع الفتيات عن الدراسة في الوسط غير البلدي وكذلك تراجع ظاهرة الأمية.

١- الأميـــــة :

- لا تزال نسبة الأمية مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة ويعود ذلك إلى إرتفاع نسبة الأمية بين النساء وبين المتقدمين في السن بصفة خاصة :
  - بلغت نسبة الأمية بين النساء ٣٦% سنة ١٩٩٩ وهي تمثل ضعف ماهي عليه لدى الرجال وذلك رغم إنخفاض هذه النسبة التي كانت ٥٨% سنة ١٩٨٤.
  - تتغير نسبة الأمية حسب الوسط الجغرافي حيث لا تزال متفشية لدى النساء في الوسط غير البلدي وتتعدى ٦٠% كما تتغير حسب الأعمار حيث تمثل الفئة العمرية لأكثر من ٤٥ سنة أكبر نسبة للأمية أما بالنسبة للأطفال والشباب فهي تمثل ٦% للفتيان و٢٠% بين الفتيات ويعود هذا الإرتفاع إلى إرتفاع نسبة الأمية لدى الفتيات في الوسط غير البلدي٣٧% مقابل٨% بين الفتيات في الوسط البلدي.

٢- التعليـــم :

- تبرز المؤشرات تطورا ملحوظا لدى الفتيات مقارنة بالفتيان في مستوى الإلتحاق بالنظام التربوي أو في مستوى النتائج.
  - تقلص الفوارق بين الفتيان والفتيات في الإلتحاق بالمدرسة في سن السادسة ٩٩% على حد السواء منذ ١٩٩٦-١٩٩٧.
  - إنخفضت نسبة الإنقطاع عن الدراسة التي تمس الفتيات بصفة ملحوظة إثر إقرار التعليم الأساسي سنة ١٩٩١.
  - أصبحت ظاهرة الإنقطاع المدرسي والجامعي متفشية لدى الفتيان أكثر من الفتيات.
  - تقارب نسب تمدرس الفتيات في الوسطين : ٤٨% في المناطق البلدية ٤٦% في المناطق غير البلدية،
  - تطور نسبة تمدرس الفتيات من ٦ إلى ١٢ سنة بصفة ملحوظة وبلغت هذه النسبة لدى الفتيان والفتيات على حدّ السواء ٩٢% ،
  - تفوق نسب نجاح التلميذات نسب نجاح التلاميذ إذ تبلغ نسبة الإرتقاء بين الفصول ٨٣ % سنة ١٩٩٨- ١٩٩٩ بالنسبة للفتـــيات مقابل ٧٩% للفتيان، وتبلغ نسبة الفتيـــات ٥٣% من بين الناجحين في الباكالوريا. أما في التعليم العالي فقد تقلصت الفوارق بشكل ملحوظ، لكن لا يزال توجه الفتيات إلى الآداب والعلوم الإنسانية بنسب مرتفعة.

٣- التكوين المهني :

- بلغت نسبة تكوين الفتيات في مراكز التكوين المهني بين سنتي ١٩٩٢-١٩٩٧ حوالي ٢٧% مقابل ٧٣% للفتيان، أما في مجال التكوين المستمر فقد بلغت نسبة النساء ١٩% من مجموع المتحصلين على تكوين مستمر حتى سنة ١٩٩٧.

IV - العمل والإقتصاد :

١- الحضور في سوق الشغل :

- تمثل المرأة ٢٤,٦% من السكان النشيطين، وتعتبر نسبة النمو في صفوف النساء النشيطات أرفع من نسبة نمو الرجال النشيطين : ٤,١% سنويا مقابل ٢,٥% فقط للرجال.
- رغم هذا التزايد لا يزال التفاوت بين الرجال والنساء مرتفعا وذلك لقلة الفرص المتاحة أمام المرأة في سوق الشغل وخاصة إلى نقص إحتساب مساهمة المرأة في بعض النشاطات كالفلاحة والصناعات التقليدية والقطاع غير المهيكل.
- تتغير أنماط النشاط حسب العمر : يبلغ معدل نشاط المرأة أقصاه بين ٢٠ و٣٠ سنة، أما بالنسبة للرجال فيبلغ ذروته بين ٣٠ و٥٠ سنة.
- يتغير النشاط الإقتصادي حسب الوسط الجغرافي وبصفة عامة يرتفع معدل نشاط النساء في المدن بينما يرتفع معدل نشاط الرجال نسبيا في الأرياف وذلك لتفاوت نسبة بقاء الشباب في التعليم بين المدن والأرياف.
- يتغير النشاط حسب المستوى التعليمي وتتميز اليد العاملة النسائية بنسب ذات مستوى تعليم ثانوي وتعليم عالي أكبر من نسب الرجال"٣٠% من اليد العاملة النسائية من مستوى تعليم ثانوي و٧% لهن مستوى تعليم عالي مقابل ٢٨% و٦% بالنسبة للرجال".
- يتغير النشاط حسب القطاع الإقتصادي، فبينما يتوزع الرجال في مختلف القطاعات تتجمع النساء في قطاعات خصوصية مثل النسيج والملابس والتعليم والصحة والإدارة وكذلك الفلاحة. وتشغل هذه القطاعات ٧٧% من اليد العاملة النسائية وقد أصبح حضور المرأة متميزا في التعليم وفي الصحة حيث تطور عدد المدرسات في مختلف مراحل التعليم لتبلغ نسبتهن ٤٩% في التعليم الإبتدائي و٤٤% في التعليم الثانوي و٢٨% في التعليم العالي أما في مجال الصحة فقد بلغت نسبة النساء في القطاع الطبي وشبه الطبي ٥٢% مقابل ٤٨% للرجال.
- كما يتطور حضور المرأة بصفة ملحوظة في ميدان القضاء وفي الوظيفة العمومية بالإضافة إلى إرتفاع عدد النساء صاحبات المؤسسات وخاصة الحرفيات صاحبات المؤسسات الصغرى.
- يشير المسح الأخير حول المعطيات الهيكلية الفلاحية لسنة ١٩٩٥ والمنجز من طرف وزارة الفلاحة أن عدد النساء اللاّتي يسيّرن مستغلات فلاحية يناهز ٢٦,٠٠٠ أي بنسبة ٦% من مجموع الفلاحين المستغلين. هذه النسبة تبرز تحولات كبيرة رغم ضعفها وما تكتسيه من نقص وقصور للإحصاء في احتساب نشاط المرأة وخاصة فيما يتعلق الأمر بتقلّد المسؤولية.

٢- برامج النهوض بالمشاريع :

- مثلت المشاريع التي بعثتها نساء نسبة ١٤% مقابل ٨٦% للرجال من مجموع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٤.
- بلغت نسبة القروض التي أسندها صندوق المال المتداول لفائدة الصناعات التقليدية إلى الحرفيات ٧٩,٦% من مجمل قروضه مقابل ٢٠,٤% إلى الرجال خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨.
- تمثل نسبة النساء المنتفعات بخدمات صندوق النهوض واللامركزية الصناعية٥% من مجموع المشاريع المنجزة مقابل ٩٥% للرجال و٧% من مجمل فرص العمل المستحدثة.

٣- البطالة :

- ترتفع نسبة البطالة بين الشباب من ١٨ إلى ٢٤ سنة وبصفة أقل حدّة نسبيا بين الفتيات. ويقدر معدّل العمر عند العاطلين عن العمل سنة ١٩٩٤ بـــ٣٠ سنة : ٣١ سنة بين الرجال و٢٨ سنة بين النساء. وترتفع حدّة البطالة في الوسط غير البلدي.
- أبرز تعداد ١٩٩٤ ومسح ١٩٩٩ أن قرابة نصف العاطلين عن العمل هم في مستوى التعليم الإبتدائي : ٥١% من الرجال العاطلين عن العمل لهم مستوى تعليم إبتدائي مقابل ٤٠% بالنسبـــة للنساء، في حين تستوي تقريبا نسب العاطلين من النساء والرجال ذوي مستوى التعليم الثانوي (٢٧% و٢٦%) ، أما بخصوص التعليم العالي فإنّ النسبة عند النساء هي ضعف نسبة الرجال ٢ % مقابل ١% سنة ١٩٩٤ و ٨% مقابل ٣% سنة ١٩٩٩.

٤- برامج مقاومة الفقر :

- سجّل الفقر تراجعا كبيرا في تونس بفضل مجهود الدولة الخاصة بمقاومة الفقر وما ترصده من تحويلات إجتماعية للعائلات المعوزة وتمثل المرأة أكثر من ٥٤% من المنتفعين بمساعدة الدولة. فالبرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة الذي شرع في تنفيذه سنة ١٩٨٩ استفادت منه سنة ١٩٩٨ قرابة ١٠٨,٠٠٠ أسرة تعيش تحت عتبة الفقر، من بينها ٥٨,٠٠٠ عائلة تدير شؤونها إمرأة (٥٧%).
- يقدم برنامج رعاية المسنين المعوزين مساعدات لصالح ١,٦١٥ إمرأة مسنة من جملة ٣,٠٠٠ منتفع (٥٤%). كما تستفيد من تدخلات البرنامج الخاص بإعانة المصابين بإعاقات قوية ١,٢٠٠ إمرأة من مجموع ٢,٦٠٠ منتفع (٤٦%).
- كما أن صندوق التضامن الوطني يقدم مساعداته للنساء بنسبة ٤٠% مقابل ٦٠ % للرجال.

٧ - الحياة العامة والسياسية :

- سجّل حضور المرأة في الهيئات المنتخبة تطورا هاما. ففي مجلس النواب سجل ١١,٥% سنة ١٩٩٩ وكان التطور أهم بالنسبة للمجالس البلدية إذ أصبحت نسبة النساء فيها تمثل 20.63% سنة ٢٠٠٠ مقابل ١,٣% سنة ١٩٥٧.
- تمثل النساء في المجلس الإقتصادي والإجتماعي 4 . 8% من الأعضاء.

- تشارك المرأة بأربع أعضاء في الحكومة الحالية. كما أن حضور المرأة في السلك الديبلوماسي قد تدعّم : 11% سنة ١٩٩٧ مقابل 9% سنة ١٩٩٣.
- تمثل المرأة21% من أعضاء اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديمقراطي سنة ١٩٩٨. أما الهياكل القاعدية فإن نسبة النساء وصلت في سنة ١٩٩٨ إلى 16% في الأولى و20% في الثانية مقابل 3% و 2% سنة ١٩٨٨.
- تحتل المرأة في الوظيفة العمومية سنة 2000 ما يعادل 15% من الخطط الوظيفية من رؤساء أقسام إلى مديرين عامين وقد تضاعفت هذه النسبة أكثر من مرتين منذ سنة ١٩٨٤.
- بلغ عدد النساء في منصب رئيس مدير عام في المؤسسات العمومية إلى ٨ نساء في موفى ١٩٩٨.

أهم الإستنتاجات :

- شهدت أوضاع النساء مقارنة بأوضاع الرجال تطورا ملحوظا في جل الميادين لكن في بعض الميادين مازالت الفجوة كبيرة بينهما(الخطط الوظيفية، التوجيه الجامعي، التكوين المهني، مراكز المسؤولية).
- رغم الجهود المبذولة لتقليص الفوارق بين المرأة والرجل عبر الإصلاحات التشريعية الرائدة فإنّ العقليات والسلوكيات لم تواكب هذه المكاسب.
- عدم توفر الإحصاءات الكافية حول المرأة والرجل في القطاع غير المهيكل، حول العنف، دور المرأة والرجل في أخذ القراراداخل الأسرة وفي الحياة العامة والسياسية.

١٤ – قضايا النوع الإجتماعي المطروحة في التقرير الوطني لمتابعة تنفيذ خطة عمل بيجين (بيجين زائد ٥) (٢٠٠٠):

من أهم القضايا المطروحة في هذا التقرير نذكر:

- مقاومة عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة.
- تعليم المرأة وتدريبها.
- المرأة والصحة.
- العنف ضد المرأة.
- المرأة والنزاع المسلح.
- المرأة والإقتصاد.
- المرأة في موقع السلطة وصنع القرار.
- الآليات المؤسساتية للنهوض بالمرأة.
- حقوق الإنسان للمرأة.
- المرأة ووسائط الإعلام.
- المرأة والبيئة.
- الطفلة.

١٥ – الإحصاءات والمؤشرات اللازمة لمعالجة قضايا النوع الإجتماعي :

- مقاومة عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة:

◆ توزيع العائلات الفقيرة حسب جنس رئيس الأسرة.
◆ توزيع العائلات الفقيرة حسب النوع الإجتماعي.
◆ نسبة تغطية الصحية للأسر الفقيرة حسب النوع الإجتماعي.
◆ الخصائص الديمغرافية للعائلات الفقيرة.
◆ مؤشرات ظروف عيش الأسر الفقيرة.
◆ مؤشرات النشاط الإقتصادي لأفراد الأسرة الفقيرة.

- تعليم المرأة وتدريبها:

◆ توزيع المتدربين حسب النوع والإختصاص.
◆ توزيع التلاميذ حسب النوع والإختصاص.
◆ نسبة المتخرجين من التعليم العالي حسب النوع والإختصاص.
◆ نسبة التحكم في التكنولوجيات الحديثة حسب النوع والإختصاص.
◆ نسبة المتخرجين من التعليم العالي والحاصلين على شهادة البكالوريا حسب النوع والإختصاص
◆ نسبة مشاركة المرأة في التكوين المستمر حسب الإختصاص.
◆ نسبة الإستفادة من برنامج تعليم الكبار حسب النوع.

- المرأة والصحة:

◆ نسبة التغطية الصحية حسب النوع.
◆ نسبة الإنتفاع بالخدمات الصحية حسب النوع.
◆ نسبة تواتر المرضى حسب نوعية المرض والنوع الإجتماعي.

- العنف ضد المرأة:

◆ عدد قضايا العنف الموجهة ضد المرأة حسب نوعية الضرر.
◆ عدد قضايا العنف بين الأزواج حسب الوسط والمستوى التعليمي.
◆ عدد قضايا العنف ضد الأسلاف حسب النوع والوسط.

- المرأة والإقتصاد:

◆ نسبة الوصول والتحكم في الموارد حسب النوع.
◆ نسبة بعث المشاريع حسب النوع و الإختصاص.
◆ نسبة التشغيل حسب الإختصاص والنوع.
◆ مدى ملائمة أوقات العمل حسب الميادين بالوقت المخصص للأسرة حسب النوع.

- المرأة في موقع السلطة وصنع القرار:

- نسبة تواجد المرأة في المجالس البلدية ومجلس النواب و القضاء حسب النوع.
- نسبة الإنخراط في الأحزاب السياسية حسب النوع.
- توزيع تركيبة الهيئات التنفيذية للأحزاب السياسية حسب النوع.
- نسبة الإنتفاع بالتكوين السياسي حسب النوع.
- نسبة الحصول على الخطط الوظيفية حسب النوع والأقدمية.
- عدد السنوات المقضات في الخطط الوظيفية حسب نوعية الخطة والنوع الإجتماعي.
- توزيع أعضاء الجمعيات حسب النوع والصنف والصفة.

- الآليات المؤسساتية للنهوض بالمرأة:

- عدد الأليات المحدثة للنهوض بالمرأة حسب مجال التدخل.

- حقوق الإنسان للمرأة:

- تحقيق تكافؤ الفرص في كل المجالات مثل التعليم والصحة والقانون العدالة الإجتماعية والإقتصاد والتكوين والتشغيل...

- المرأة ووسائط الإعلام:

- نسبة تواجد المرأة في قطاع الإعلام.
- نسبة تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام.
- نسبة الإنتاج الإعلامي حسب النوع.

- المرأة والبيئة:

- نسبة المشاركة في وضع وتنفيذ البرامج والمشاريع البيئية حسب الإختصاص والنوع.
- نسبة العاملين في المجال البيئي حسب الإختصاص والنوع.
- نسبة المشاركة في الحملات التحسيسية حسب النوع.
- عدد الجمعيات البيئية حسب تركيبة أعضائها.

- الطفلة :

- نسبة تطبيق بنود مجلة حقوق الطفل.
- نسبة مشاركة الطفلة في المجال الإقتصادي والإجتماعي والجمعياتي.
- نسبة البرامج الوطنية الموجهة للشباب وخاصة الطفلة في المجال الثقافي والإقتصادي والإجتماعي.

١٦ – التحسينات في مجال توفير إحصاءات النوع الإجتماعي :

من أهم التحسينات لتوفير الإحصاءات المصنفة حسب النوع نذكر:

- توفير الإحصاءات الخاصة بعتبة الفقر مصنفة حسب النوع من طرف المعهد الوطني للإحصاء من خلال المسح الوطني للإستهلاك العائلي.
- أعدت وزارة شؤون المرأة والأسرة تقريرا حول الفقر والنوع الإجتماعي.
- قام الكريديف بإنجاز دراسات حول المرأة في قطاع النسيج وتكافؤ الفرص بين الفتيان والفتيان في الدراسة...
- توفير البيانات الإحصائية من طرف المرصد الوطني للتشغيل مصنفة حسب النوع الإجتماعي.
- توفير البيانات الإحصائية من طرف البرنامج الوطني لتعليم الكبار مصنفة حسب النوع الإجتماعي.
- العمل على إعداد مؤشرات جديدة من طرف مرصد أوضاع المرأة بتونس التابع للكريديف في مجال التعليم والصحة والإقتصاد والحياة السياسية...
- تحسين في توفير البيانات الخاصة بالتعليم في مختلف مراحله.
- انطلقت الوزارة في جمع المعلومات المتوفرة وإعداد المعايير المرجعية للقيام بدراسة حول العنف ضد المرأة والرجل داخل الأسرة وفي المجتمع.
- برمجت الوزارة القيام ببحث ميداني حول توزيع الوقت لدى المرأة والرجل.
- أعد الكريديف تقريرا حول المرأة والعمل.

١٧ – الموقع الإقليمي للإنترنات :

قامت الوزارة ببرمجة بناء موقع على الإنترنات خاص بقضايا النوع الإجتماعي في تونس على مدى سنتي ٢٠٠١/٢٠٠٢ وخلق شبكة معلوماتية بين الوزارة والكريديف والقطاعات الأخرى المنتجة والمستعملة للإحصاءات بهدف تبادل المعلومات والبيانات الإحصائية. وقد اطلق الكريديف في إعداد موقع خاص بأنشطة المركز وفي وقت لاحق سيقوم بإعداد موقع خاص بمرصد أوضاع المرأة بتونس.

أما بخصوص الموقع الإقليمي للإنترنات، فالوزارة تنخرط كليا في تحقيق هذا المشروع وتحيينه ومدّه بالمعطيات اللازمة وتقترح إدراج المواضيع التالية :

- مصطلحات النوع الإجتماعي ومنهجية إدماج النوع في إنتاج الإحصاءات.
- مؤشرات وإحصاءات النوع الإجتماعي حسب المواضيع التي تضمنتها التقارير الوطنية وحسب خصوصيات البلدان المشاركة في المشروع.
- اقتراح تطوير محتوى الموقع لإعطائه صبغة عربية إقليمية مثل إنتاج مؤشرات إقليمية من خلال المؤشرات الوطنية المذكورة في التقارير.